نص ردن

▪ علاء حسن

" ليلو " رئيس العصابة

من منطقة الدباش في حي الحرية، جمع ليلو مجموعة من "الزعاطيط" ليجعل منهم افراد عصابة تقوم بعمليات سطو يومية على حدائق منازل حي المحيط بالكاظمية للحصول على البرتقال وفواكه اخرى، يستحوذ ليلو على الحصة الأكبر منها، لأنه رئيس العصابة، والعقل المخطط لعملياتها، وعلى الرغم من انه لا يمتلك مؤهلات قيادية سوى جسمه الضخم قياسا بأقرانه ، وقوة عضلاته، فرض هيمنته ونفوذه، وجعل الآخرين، يذعنون لأوامره على قاعدة" نفذ ثم ناقش "، ومن ممارسات عصابة ليلو في بداية عقد السبعينات إزعاج أهالي حي الحرية عندما كان يصدر الأوامر بالضغط على أزرار أجراس المنازل في وقت الظهيرة.

ذاع صيت" ليلو" في حي الدباش، ولم يستطع احد مواجهته ، لان أباه كان ينتسب لجهاز الأمن ويعرف بين ابناء الحي بالسري، ويتنقل بواسطة دراجة هوائية لمراقبة تحركات اشخاص تعتقد السلطة بانهم ينتمون لتنظيمات سياسية، وابو ليلو" السري" منح لابنه الشعور بامتلاك نوع من السلطة مستمدة من "صلاحيات السري " في المراقبة ورفع التقارير.

تبدأ حركة "عصابة ليلو" في وقت الظهيرة فيتوجه افرادها نحو اهدافهم المحددة سلفا، يحيطون بالرئيس "ابن السري" وهو يسير بخطوات بطيئة، خافيا "الخنجر العجفاوي" في جيب الصفح من دشداشة فقدت لونها الاصلي، وعندما مرت العصابة امام حارس معمل الدبس في منطقة المحيط، لفتت انظار حارس المعمل وابنائه، فتوجه نحو ليلو ليسأله عن سبب وجودهم في هذا المكان، وقبل ان يجيب رئيس العصابة على السؤال، فر أفرادها باتجاهات مختلفة، تاركين الرئيس يتلقى مصيره بمفرده، وعلى يد الحارس وأبنائه، تعرض لركلات ودفرات وجلاليق، وصودر منه "الخنجر العجفاوي"، وعاد الى منزله في حي الدباش يجر اذيال الهزيمة ، منتظرا عودة ابيه " السري" ليستخدم سلطته والانتقام من المعتدين ، لكن الاب رفض الاستجابة لمطالب الابن، لان واجباته تقتصر على النشاط السياسي والحد من مخاطره في تهديد امن السلطة.

اصيب ليلو بالاحباط لرفض الاب "السري" مساعدته في الانتقام ممن اشبعه الكفخات وجرده من نفوذه وسطوته وصادر خنجره ، فخرج من المنزل، ودعا افراد العصابة لاجتماع فوري لبيان اسباب تخاذلهم وهزيمتهم،ووضع خططا بديلة لإعادة التنظيم، وإعلان الولاء المطلق بان ليلو هو الرئيس الشرعي للعصابة، وباثارة النقطة الاخيرة، برز خلاف بين المشاركين في الاجتماع، تمثل باعلان التشكيك بقدرات ليلو وخنجره على رئاسة العصابة، ووضع وتنفيذ مخططاتها، وطرح خيار اخر بمفاتحة احد ابناء حارس معمل الدبس ليكون رئيسا، لانه يحتفظ بالخنجر العجفاوي، وله معرفة بحدائق منازل حي المحيط، رفض ليلو ما طرح، وغادر المكان مخاطبا الجميع "طاح حظ هيج عصابة" تختار ابن حارس الدبس رئيسا لها، وترفض ابن الشرطي السري، وبعد ايام قليلة من مقولة ليلو التاريخية،عاد الى منزله محمولا بعربانة دفع نتيجة تعرضه لكسر في الساق لم تعرف أسبابه،على الرغم من مرور عشرات السنين على حصول الحادث.

مسؤولون محليون يؤكدون شرعيتها ونزاهتها

رئيس اتحاد العمال في الديوانية يعتبر انتخابات النقابة مزورة وباطلة

□ الديوانية / تحسين الزركاني

اتهم مسؤول نقابي في الديوانية اللجنة التحضيرية لانتخاب رؤساء نقابات العمال في المحافظة، بعدم الشرعية، واصفا إياها بالباطلة والمنتهكة لقانون الانتخابات في البلاد، فيما أكد مسؤولون محليون شرعية الانتخابات ونزاهتها.

وقال رئيس اتحاد نقابات العمال علي حبيب الخزاعي لـ"المدى": إن انتخابات رؤساء وأعضاء لجان النقابات في الديوانية، "باطلة وغير شرعية ومزورة، بموجب الكتب والوثائق التي نمتلكها".

تظاهرة عمالية سابقا

وأضاف أن "كتابا صادرا عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية، موقعا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٣، أعلن فيه تشكيل لجنة تحضيرية تشرف على الانتخابات، لكن ورد في الكتاب تحديد موعد الإعلان والترشيح لمدة عشرة أيام بدء من ٢٠١٢/٥/٢٢، أي قبل يوم من توقيعه الكتاب، وهذا أمر عجيب".

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت تشكيل أول اتحاد لنقابات العمال في العراق رسميا سنة ١٩٣٦، بعد ثورة عمال السكك في العام ١٩٢٩.

وتابع الخزاعي بالقول: إن "خمسة عشر اتحادا في العراق أعلنت مقاطعتها للانتخابات، خلال اجتماع اللجنة التحضيرية الذي عقد في السابع والعشرين من شهر آيار الماضي، بسبب مخالفة الإجراءات للمعايير الانتخابية العربية والدولية والتنظيم النقابي رقم (٥٢ لسنة ١٩٨٧)، كما هي مخالفة للنظام الداخلي الموحد للنقابات العمالية في العراق".

وزاد أن "وزير العمل نصار الربيعي دعانا إلى اجتماع في السابع والعشرين من شهر آيار الماضي، شاركت فيه أغلب الاتحادات باستثناء البصرة وكربلاء، وعرضنا عليه الآلية فكان جوابه: "لا توجد مشكلة، سنستمر بالإجراءات"، وهذا الجواب بحد ذاته يعد خرقا".

واستدرك أن "القاعدة القانونية تنص على أن ما بني على باطل فهو باطل، وهو ما حدث في اللجان التحضيرية التي تشرف على الانتخابات بموجب كتاب وزير العمل رقم (١١١) الذي أكد على أن تشكيل اللجان التحضيرية من داخل الاتحاد".

وأورد الخزاعي ما وصفه بالخروقات إذ قال: "الاتحادات رشحت أسماء أعضاء اللجان التحضيرية في المحافظات، لكننا فوجئنا بأسماء من خارج الاتحادات نتيجة ضغوطات سياسية كبيرة"، موضحا أن "أربعة أسماء زجت في القوائم التي رفعها اتحاد نقابات عمال الديوانية، لا معرفة لنا بهم، وعندما سألت رئيس اللجنة التحضيرية المركزية هاتفيا عن هذه الأسماء، أجابني بكلمات غير لائقة ولا تنم عن وعي أو ثقافة"، بحسب تعبيره.

وبين "أبلغنا وزير العمل بالأسماء المضافة دون علم الاتحادات، فأشار بكتابه المرقم (١١١) باعتماد الأسماء التي وردت من الاتحادات، وفي الثامن والعشرين من أيار الماضي عقد الاتحاد اجتماعا مع نقاباته في الديوانية لوضع آلية الانتخابات، رغم أنه المفترض أن يكون الإعلان للترشيح في ٥/٢٢ أي بعد مضي سبعة أيام، وهذا الخرق الثاني، أما الخرق الثالث فهو عدم وجود استمارات خاصة للترشيح، فضلا عن عدم وجود أمر إداري باللجنة التحضيرية".

وذكر الخزاعي أن "مدير قسم العمل والتدريب المهني في الديوانية عقيل عزيز حسن، اتصل بي هاتفيا مساء يوم ٥/٣١، وأبلغني بورود كتاب بأسماء اللجنة التحضيرية من الوزارة، وفي اليوم الثاني اتصل بي رئيس اللجنة التحضيرية، لعقد اجتماع مع جميع أعضاء مكتب الاتحاد والنقابات في منزلي، لتحديد موعد الانتخابات في اليوم الذي يليه، وأعلن في إذاعة الديوانية عن فتح باب الترشيح إلى الانتخابات بعد أن انتهت الفترة قبل يوم من إعلانه، وهو خرق آخر".

وأفاد بأن "اللجنة التحضيرية التي شكلها الاتحاد والبالغ عددها ١٢ عضوا، أربعة منهم لم يرشح الاتحاد أسماءهم، وقدم ثمانية أعضاء منها استقالات خطية، بسبب تسلمهم الكتاب في الأول من حزيران وإعلان موعد إجراء الانتخابات بعد يوم واحد فقط".

وتساءل الخزاعي عن "شرعية وقانونية الانتخابات لنقابات اتحاد العمال في المحافظة مع كل هذه الخروقات، دون نصاب قانوني، بعد أن أصدرنا بيانا في الأول من حزيران بمقاطعة الانتخابات العمالية نتيجة الأسباب التي بينتها".

وشكك الخزاعي بـ"آلية إجراء الانتخابات والأماكن التي أجريت فيها، فضلا عن أن عمل اللجنة التحضيرية في تهيئة الاستمارات وتحديد موعد ومكان إجرائها، واللجان الرقابية التي تشرف عليها وتسجل الخروقات، هذا ما لم يتم العمل به إطلاقا"، على حد قوله.

وأضاف "بل على العكس من ذلك قامت اللجنة بخروقات واضحة ومنها استخدامها وصولات قبض مزورة لجباية مبلغ ألف دينار لغرض تسجيل الانتساب الجديد ليحق لمالكه الإدلاء بصوته، وقانون الاتحاد يمنع جباية مثل هذه الرسوم، لا من قبل اللجنة التحضيرية أو أي جهة أخرى".

ويواصل رئيس اتحاد نقابات العمال في الديوانية حديثها قائلا: إن "الاتحاد خاطب رئيس مجلس المحافظة بكتاب رسمي بين فيه تلك الانتهاكات، فوجه بدوره كتابا إلى أمانة مجلس الوزراء ينص على عدم صحة الإجراءات التي اتبعت، فضلا عن مخاطبة محافظ الديوانية بثلاثة كتب للتأكيد على أمانة مجلس الوزراء ووزير العمل ومجلس القضاء الأعلى ورئاسة محكمة الديوانية".

وأكد الخزاعي "إقامة ثلاثة دعاوى في المحكمة الاتحادية للطعن بهذه الانتخابات، وسيرفع الاتحاد في الديوانية دعوته قريبا للطعن وإلغاء اللجنة التحضيرية وما ترتب عليه من نتائج".

بدوره قال رئيس اللجنة التحضيرية لانتخاب اتحاد نقابات عمال الديوانية محمد عبد الحسن لـ"المدى": إن "الاتحاد لم يجر انتخابات لنقاباته منذ أكثر من ثماني سنوات، وهذه الخطوة الأولى في الطريق الصحيح".

وأضاف أنه "تم تشكيل لجنة تحضيرية برئاستي وعضوية مدير قسم العمل والتدريب المهني في المحافظة مع تسعة آخرين، منبثقة من اللجنة الوزارية التي يترأسها وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي".

وزاد عبد الحسن أن "الاتحاد السابق أصبح معلقا، يعمل على تصريف الأعمال فقط، إلى حين اكتمال الإجراءات القانونية للاستلام والتسليم، بعد أن قام الزملاء في الاتحاد السابق بأداء مهامهم بتفان عال، على الرغم من قلة التخصيصات المالية أو انعدامها، بسبب القرارات السابقة التي أوقفت أموال الاتحادات والنقابات العراقية".

وتابع بالقول: إن "الانتخابات أجريت في جميع المحافظات بتوقيت واحد، بعد أن تم تأسيس اللجان التحضيرية المشرفة عليها، آخرها في يوم الخميس الماضي، لانتخاب نقابة عمال الغزل والنسيج، وخصص لكل نقابة يومين يختار فيهما العمال ممثليهم في الاتحاد".

وأشار إلى أن "اللجان التي توزعت بين مركز المحافظة والوحدات الإدارية التابعة لها، أجرت الانتخابات في أوساط الأماكن العامة لتحقيق الشفافية، وشهدت نسبة مشاركة كبيرة وواسعة، وحققت النصاب الذي طالبت به اللجنة المركزية العليا، بأن يكون الحضور بمقدار النصف زائدا واحد".

ولفت عبد الحسن إلى أن "الاتحادات والنقابات أصبحت اليوم بحاجة ضرورية إلى الدعم المالي الحكومي، لتنهض بمستوى مسؤولياتها، وأداء واجباتها تجاه أعضائها، خاصة ذوي الدخل المحدود والمعدمين من أبناء الطبقة العمالية الكادحة".

من جانبه، قال مدير دائرة العمل والتدريب المهني في الديوانية عقيل عزيز حسن لـ"المدى": إن "جهودا حثيثة بذلت من أجل نجاح العملية الديمقراطية، لانتخاب ممثلين لعمال الديوانية، وفق القانون النقابي المرقم (١٧ لسنة ١٩٨٧) وقانون نقابات العمال رقم (٥٢ لسنة ١٩٨٧) لتنظيم العمل في المحافظة".

وأشار إلى "وجود علاقة وثيقة بين دائرة العمل والتدريب المهني واتحاد نقابات العمال، الأمر الذي جعلنا عضوا في اللجنة التحضيرية المشرفة على الانتخابات مع عدة جهات أخرى، منها مجلس محافظة الديوانية وعدد من منظمات المجتمع المدني".

إلى ذلك، اتهم عضو مجلس محافظة الديوانية علي جواد الكعبي، المشككين بنزاهة وشفافية انتخابات اتحاد العمال بقوله: إن "من يتسلطون اليوم بتربعهم على عرش القرار، للتحكم بمصير الفقراء، لن يروق لهم إجراء الانتخابات، ليدلي عمال العراق بأصواتهم واختيار ممثليهم عبر صناديق الاقتراع، فباتوا يطلقون الاتهامات والأقاويل هنا وهناك ويشوهون سمعة الجميع، بدل الحضور إلى مراكز الاقتراع والمشاركة فيها".

وأضاف أن "الحكومة المحلية ستكون داعمة للفائزين من المرشحين لإدارة اتحاد نقابات العمال في الديوانية، لدفعهم باتجاه تحقيق مطالب الطبقة الكادحة المعدمة التي أسهمت على مر التاريخ في بناء العراق".

وزاد الكعبي أننا "كلجنة رقابية لم نسجل أي خرق، من خلال متابعتنا للعملية الديمقراطية، من تسجيل الناخبين وحتى وضع الاستمارات داخل صندوق الاقتراع، على عكس ما صرحت به بعض الأطراف المناهضة للانتخابات".

ويتكون اتحاد نقابات العمال في الديوانية من خمس نقابات عمالية هي "الزراعة، النقل والمواصلات، الميكانيك والتعدين، الخدمات الاجتماعية، ونقابة البناء والأخشاب"، أضيفت لها قبل أيام نقابة "عمال الغزل والنسيج".

الصحة تخطط لتحقيق الاكتفاء التام من الملاكات الطبية في المحافظات

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت وزارة الصحة عن سعيها لتحقيق الاكتفاء التام من الملاكات الطبية في عموم محافظات البلاد.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور زياد طارق: إن هناك مساعي لتحقيق الاكتفاء التام من الملاكات الطبية في جميع المحافظات بما يتناسب مع حاجتها وكثافتها السكانية، جاء ذلك في إطار الإجراءات والخطط الخاصة التي تنفذها دائرة التخطيط وتنمية الموارد في الوزارة.

من جانبه، أوضح مدير عام دائرة التخطيط وتنمية الموارد الدكتور جاسب لطيف، أن خطط وبرامج الدائرة تهدف إلى القضاء على النقص الحاصل في أعداد الاطباء والملاكات الطبية والصحية في بعض المحافظات وخاصة ميسان وذي قار والمثنى، التي توصف بالمحافظات الطاردة للملاكات الطبية.

وبين أن الخطط تتضمن توزيع الأطباء بشكل علمي ومدروس من خلال توفير كل ما يسهل عملهم في هذه المحافظات، مشيرا إلى أنه "لن تكون هناك محافظات طاردة أو نقص في الملاكات الطبية والصحية، بالتزامن مع خطة الوزارة المتوسطة المدى للقضاء على النقص في الملاكات الطبية والصحية في محافظات البلاد كافة".

وأضاف جاسب أن الوزارة قامت خلال العام الحالي بتوزيع عدد من الأطباء على المحافظات، بواقع ٨٥ طبيبا دوريا و٧٦ طبيب تدرج و٥٠ مقيما أقدم و٢٤ طبيب اختصاص لصحة ذي قار، و٥١ طبيبا دوريا و٤٠ طبيب تدرج و٢٥ مقيما أقدم و٣١ طبيب اختصاص لدائرة صحة ميسان، و٤٩ طبيبا دوريا و٣٨ طبيب تدرج و٢٤ مقيما أقدم و٣٢ طبيب اختصاص لدائرة صحة المثنى، إضافة إلى توزيع أعداد من أطباء الأسنان والصيادلة المتدربين والتدرج وعدد من الأطباء اختصاص الأشعة والسونار في المحافظات المذكورة.

أسواق الملابس.. خسائر على وقع الأزمات

□ بغداد / جواد محمد

يشكو أصحاب محال الأزياء في (السوق العربي) بمنطقة الشورجة، و(مجمع الخيام) في منطقة الباب الشرقي، في وسط العاصمة بغداد، قلة إقبال الزبائن بعد أن كانت الأماكن الأولى التي يرتادها الشباب لأسعارها المناسبة وماركاتها الجيدة، وتعود أسباب ذلك إلى تردي الوضع الأمني واستهداف الإرهاب المستمر لهذه الأسواق.

وقال سعد سيف صاحب أحد محال بيع الألبسة في (السوق العربي) في حديثه لـ"المدى": إن "سوق الملابس الشبابية يشهد خمولا في الأشهر الأخيرة". وأضاف "قبل عدة أعوام ذهبت إلى الأردن للسياحة، ودخلت أحد محال الأزياء هناك، ورأيت أن هنالك سائحين من ست جنسيات مختلفة يتبضعون من المحل نفسه، بينما لا يوجد في العراق سياح سوى في مناطق محدودة، ونحن نعتمد على أبناء البلد في تصريف بضاعتنا". وبين سيف أن "تردي الوضع الأمني والسياسي يدفع الكثير من الذين يعملون بالأجر اليومي إلى توفير ما يحصلون عليه خشية حدوث أي ظرف ينقطعون فيه عن العمل، لذلك يستغنون عن اقتناء الملابس الجديدة لأنها تكميلية وليست ضرورية". وأكد ماجد صالح وهو صاحب محل أزياء في السوق نفسه أن "القدرة الشرائية للألبسة في الأشهر الماضية في تنازل، وذلك لأن الخلاف السياسي وتردي الوضع الأمني كان لهما تأثير سلبي على أسواق بغداد الكبرى".

وتابع بالقول: "في هذه الأيام أصبح (السوق العربي) وهو سوق الألبسة الأول والأكبر في بغداد، شبه خال، وذلك بسبب تفجير الوقف الشيعي الذي أثر سلبا على ارتياد الناس لهذا السوق". وأشار صالح إلى أن "الكثير من أصحاب محال الألبسة عرضوا محالهم للبيع وذلك بسبب قلة الزبائن، إذ بسبب تردي الوضع الأمني أصبح الكثير من الناس يتبضعون من مناطق سكناهم على الرغم من ارتفاع الأسعار فيها، وفي بعض المناطق يرتفع سعر القطعة الواحدة إلى الضعف، لكن المواطن يضطر لشراء الألبسة من مكان قرب سكنه تفاديا لخطر الانفجارات".

وبين حسين صبر وهو صاحب محل للأزياء في (مجمع الخيام) أن "الموسم الحالي كان رديء جدا، وهو أسوء من المواسم السابقة من حيث القدرة الشرائية للمواطنين في تلك المنطقة بسبب تردي الوضع الأمني، مما يمنع المواطنين من ارتياد المناطق والأسواق المزدحمة".

ونوه عمار درويش وهو صاحب محل في (مجمع الخيام) أيضا بأنه "لم يبع سوى قطعتين من بضاعته منذ ثلاثة أيام".

خيارات عراقية موسمية.. حرارة الصيف أم سخونة سعر الأمبير

□ بغداد / رنا الغزال

تتعدد معاناة المواطنين في فصل الصيف، فالارتفاع الكبير في درجات الحرارة، تقابله ساعات انقطاع كثيرة في الطاقة الكهربائية، ما يضطرهم إلى اللجوء للمولدات الكهربائية الأهلية لتأمين الطاقة لهم ليلا ونهارا وتحمل أجورها العالية، فضلا عن لجوء البعض منهم لخدمة "الخط الذهبي" التي تزودهم بالكهرباء 24 ساعة من دون انقطاع.

وعزا أبو علي في حديثه لـ"المدى"، وهو صاحب مولدة كهربائية أهلية في منطقة القادسية جنوب غربي بغداد، أسباب ارتفاع سعر الأمبير إلى "وجود مصاعب متعددة، منها ارتفاع أسعار الوقود وعدم توزيعه من قبل الحكومة، فضلا عن زيادة تكلفة الزيوت وبعض الأدوات الاحتياطية"، رافضا الكشف عن حجم أرباحه الشهرية.

وتتراوح أسعار الوحدات الكهربائية بين ١٢ - ٢٥ ألف دينار للأمبير الواحد في الشهر، وقد تصل إلى ٣٠ ألف أحيانا. وعن الدعم الحكومي، يؤكد أصحاب المولدات الأهلية، أن الزيادة التي منحتها الحكومة في العام الماضي والتي أعيد العمل بها في العام الحالي، تكفي لست ساعات تشغيل فقط في اليوم، وهو ما يضطرهم إلى شراء ٥٠٠٠ لتر من الوقود بغية إتمام ساعات التشغيل البالغة ١٢ ساعة يوميا، بحسب جدول التشغيل الذي فرضته الحكومة على المولدات المدعومة مقابل تزويدهم بالوقود مجانا، إذ تبلغ الحصة المقررة لكل (KV) ٣٠ لترا فيما الكمية الحقيقية التي يتم استهلاكها من الوقود تبلغ ٤٠ لتراً فقط، بحسب قولهم. ويشير معنيون في الشأن الاقتصادي إلى أن انتشار تجارة الطاقة الكهربائية الخاصة، عامل يمكن أن يساعد الحكومة على تنفيذ خططها الإستراتيجية في بناء محطات كهربائية عملاقة يمكنها سد حاجة البلد الفعلية.

وبينوا لـ"المدى"، أن "إشراك القطاع الخاص في تلبية احتياجات الناس من الطاقة خلال عملية نصب المحطات الكهربائية العملاقة ووفقا للخطط المرسومة أمر مهم للغاية". فيما شدد آخرون على "ضرورة تدخل الدولة في تنظيم عمل المولدات الأهلية لاسيما في الأمور التي تتعلق بتوحيد أسعار التجهيز وتحديد ساعات التشغيل وتوفير الوقود اللازم". وذكرت تقارير لهيئة توزيع المشتقات النفطية أن عدد المولدات الأهلية المسجلة لديها يزيد على ثمانية آلاف مولدة، فيما قررت الحكومة الاتحادية قبل أيام وعلى لسان المتحدث باسمها علي الدباغ تزويد المولدات الأهلية والحكومية بالوقود مجانا وبكمية ٣٠ لترا لكل (KV) شهريا ولمدة ٤ أشهر بدءا من ١ حزيران الجاري، مقابل تجهيز المواطنين بالكهرباء لمدة لا تقل عن ١٠ ساعات يوميا.